رفعت إبراهيم البدوي

الروبل والفرصة التاريخية

كتب توماس غراهام وراجان مينون، مقالة مشتركة في مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية تناولا فيها إمكانية إحراز السلام بين روسيا من جهة، وأوكرانيا والغرب من الجهة المقابلة، وكيفية صنع هذا السلام.

يضيف الكاتبان، رغم ظهور مقاومة أوكرانية شديدة، لم تكن متوقعة من الجانب الروسي، وعقوبات قاسية فرضت على روسيا من خلال حزمة وبشكل غير مسبوق، إلا أن تحقيق نصر أميركي غربي مرض على روسيا يبدو أنه بعيد المنال، ولا شيء يشير إلى أن بوتين على وشك التراجع، فهو ضاعف هجومه وعلى الصعد العسكرية وحتى الاقتصادية، في إشارة واضحة إلى تصميم روسيا على تحقيق أهدافها الرئيسية، ليس في أوكرانيا فحسب بل في ضمان التوجه الجيوسياسي لأوكرانيا مستقبلاً، وأيضاً لمعالجة مخاوف موسكو الأوسع بشأن الهيكل الأمني في أوروبا.

وتحت عنوان «ينبغي استمرار التفاوض» اعتبر الكاتبان أنه رغم النتائج الهزيلة لجولات التفاوض بين روسيا وأوكرانيا، ينبغي الاستمرار بالتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية تنهي هذا النزاع الخطر، فأوكرانيا والغرب سيحتاجان إلى تحديد التنازلات التي يمكنهما تقديمها لحض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على وقف حربه وسحب قواته من أوكرانيا، ومع ذلك، وبغض النظر عن مثل هذه التهدئة، فانه يجب على حكومة كييف وشركائها، التفكير في تهدئة بوتين من خلال تحقيق المطالب الروسية واستعدادهم للتنازل، لإبرام صفقة تضمن استبعاد انضمام كييف إلى حلف الناتو، ومنع توسع القوات في الفضاء السوفياتي السابق، لكن روسيا في المقابل سيتوجب عليها قبول أوكرانيا المحايدة، مع احتفاظها بعلاقات أمنية وثيقة مع الغرب، بناء على ما تقدم في مقال الكاتبين، يبدو أن الولايات المتحدة والغرب، قد وضعوا أنفسهم أمام خيارات محدودة، فانضمام أوكرانيا إلى الناتو قبل العملية العسكرية الروسية، كانت غير قابلة للتفاوض بالنسبة للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، لكن تصريحاته الأخيرة أعادت الحياد إلى الطاولة، وهذا ما ثبت من خلال جولة التفاوض الأخيرة بين الجانبين في تركيا، ما يتيح المجال لإغلاق باب الناتو أمام الدول السوفياتية السابقة الساعية للحصول على العضوية.

في مقابل ذلك، دأبت الولايات المتحدة وحلفاؤها ولاسيما بريطانيا، على إرسال الأسلحة الفتاكة إلى أوكرانيا، لأجل إطالة أمد الحرب فيها، ويهدف إنهاك روسيا عسكرياً واقتصادياً غير عابئين بمطالبها المشروعة، فالرئيس بوتين بدأ هذه الحرب ليس من أجل تحقيق مكاسب آنية، بل لأجل تحقيق توازن عالمي جديد، وهو مصمم على بلوغ هدفه، فبرغم العقوبات القاسية على روسيا فإن تلك العقوبات لن تنهي الحرب، كما أنها لن تردع بوتين عن تحقيق أمن روسيا القومي مهما كانت التضحيات.

إن السجل التاريخي للدول المستهدفة من العقوبات الأمريكية الغربية، أثبتت أن العقوبات لم تكن يوماً ذا جدوى فاعلة على هيكل الدولة المستهدفة، بقدر ما هي عقوبات تستهدف تجويع الشعوب وحرمانها من التقدم ومن أبسط مستلزمات العيش الكريم، تماماً كما هو الحال في فنزويلا وكوريا وإيران وسورية والعراق ولبنان.

إن القادة التاريخيين في روسيا وسورية وإيران وكوريا الديمقراطية وفنزويلا، أثبتوا من خلال مواقفهم الوطنية الصلبة، الرافضة للإملاءات وللعقوبات الأمريكية الغربية، أن لا شيء يمكنه حرمان الدول والشعوب من الصمود بوجه أي عقوبات اقتصادية، وذلك دفاعا عن المصلحة الوطنية وعن الأمن القومي الحيوي لبلادهم، تماماً كما هو الحال مع بوتين اليوم، ولقد أثبتت تجارب أولئك القادة والشعوب، عدم توطهم بالفساد والرشوة الأمريكية، واستعدادهم لدفع ثمن اقتصادي باهظ بصمود أسطوري، مقابل تحقيق أمن وحرية واستقلال قرارهم الوطني والسيادي.

قد لا تنتهي الحرب قريباً في أوكرانيا، بيد أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين لن يكون بإمكانهم الصمود ولا وقف صراخ أوروبا المنكوية، وعلى الرغم من فتح أميركا لأبواب مخازنها الإستراتيجية من الطاقة، إلا أن هذه الخطوة لا تعدو كونها دواء مسكناً لمرض عضال لا شفاء منه، فأوروبا تصرخ من أسعار الطاقة والبنزين الآخذة في الارتفاع، وكذلك تكلفة القمح، وخصوصاً أن روسيا وأوكرانيا تعدان من كبار المصدرين، ومن المتوقع ازدياد التضخم، وانخفاض معدلات النمو، ما يعرض الاقتصاد العالمي وخاصة الأوروبي لكوارث غير متوقعة، ما قد يؤدي إلى تفكك في البنية السياسية للاتحاد الأوروبي.

إن قرار الرئيس الروسي بوتين، بمنع تزويد الدول غير الصديقة بالطاقة الروسية، إلا بعد سداد ثمنها بالروبل الروسي، فجر قنبلة اقتصادية نووية لم تتوقعها أميركا ولا أوروبا، فقرار بوتين قلب المعادلات التي كانت سائدة، كما أكد حول العقوبات الأمريكية الغربية المفروضة على روسيا، إلى فرصة تاريخية جدية وإيجابية، وهذا ما صرح به دميتري بيسكوف الناطق باسم الكرملين حيث قال: إن العقوبات الغربية على روسيا، دفعتنا للبحث عن بدائل إستراتيجية، والاتكال على الذات في الإنتاج والصناعة وفي تعزيز قدراتنا الذاتية وتقوية العملة الروسية، دون التطلع لأي مردود من الخارج، وهذا لم تكن منتبهين له في السابق، وهذه الخطوات التاريخية، ستجبر الغرب على الصحو من سكرته.

إن قرار بوتين بيع الغاز والطاقة بالروبل الروسي، لا ينطوي على تعويم أو تحسين سعر الروبل الروسي، بيد أن هذا القرار سيكون من شأنه تقديم أوراق اعتماد للدول المصدرة للطاقة والنفط، بأن يحذوا حذو الرئيس بوتين في بيع منتجاتهم بالعملة المحلية، الأمر الذي سيترك آثاراً كارثية على مستقبل إمبراطورية الدولار الأميركي في العالم.

إن بيع الغاز الروسي بالعملة الروسية سيدفع بالدول المنتجة للطاقة بيع منتجاتها بعملتها المحلية، وأول الغيث أتى من المملكة العربية السعودية، التي ألمحت إلى نيتها البدء ببيع نفطها بعملات أخرى غير الدولار الأميركي، ولا ننسى رغبة إيران المزمنة بيع نفطها بعملتها المحلية بانتظار انتهاء مفاوضات جنيف، ما يتيح المجال في البحث عن بدائل جدية تقود إلى التداول بسلة من العملات بين الدول، بدلاً من سطوة الدولار الأميركي الذي تحكم بإدارة اقتصاد دول الطاقة.

قرار بوتين يضعنا أمام فرصة تاريخية، يجب العمل على تعزيزها كخطوة بالغة الأهمية، تؤسس لإنشاء صندوق خاص بدول البريكس، يكون ريادياً لصندوق النقد الدولي، مكون من عملات كل من روسيا والصين وإيران والبرازيل والهند وباكستان، رأسماله سلة من العملات المحلية لتلك الدول، ليكون صندوقاً صديقاً للدول النامية، بديلاً عن صندوق النقد الدولي الذي لطالما كان الهدف منه تجويع الشعوب وإخضاع الحكومات المستدينة لمطالب أميركا والغرب.

على الرغم من نفي الرئيس الأمريكي جو بايدن نيته الإطاحة بنظام بوتين، بيد أن إعلان الرئيس الروسي قرار بيع الغاز الروسي بالروبل، قد أطاح بنظام اقتصادي لبيدالي أميركي غربي متوحش، في خطوة تصحيحية للخلل الذي عكس الغرب من التحكم بسياسات واقتصاد وثروات الدول، ويستقبل الشعوب رنداً من الزمن.

المحطة القادمة في ريف دمشق قد تكون بلدة القطيفة

إقبال كبير على التسوية في حلب ودير الزور والرقة

| الوطن - وكالات

التسوية في ريف حلب تشهد إقبالاً كبيراً في مركزي حيان وتل عرن (سانا)

تواصلت، أمس، عمليات التسوية في أرياف حلب ودير الزور والرقة التي شهدت إقبالاً كبيراً من الراغبين بالانضمام إليها، وسط أنباء أن المحطة القادمة في محافظة ريف دمشق لتنفيذ التسوية فيها قد تكون بلدة القطيفة بريف المحافظة الشمالي.

وتفيد معلومات «الوطن»، بأن هناك إجراءات متواصلة تجري لتنفيذ عملية التسوية في مناطق جديدة في ريف دمشق، وأن المحطة القادمة قد تكون بلدة القطيفة بريف دمشق الشمالي.

وأول من أمس بدأت عملية التسوية وتسليم السلاح غير الشرعي في بلدة بدّا بريف دمشق الشمالي ليوم واحد، وفق ما ذكرت وكالة «سانا» حينها، وذلك بعدما تم إنجازها في بلدة عسال الورد في الريف ذاته على مدار يومين وسارت بشكل ممتاز، حيث تمت تسوية أوضاع ٥٠٠ شخص، وفق ما ذكر أمين فرع ريف دمشق لحزب البعث رضوان مصطفى، لـ«الوطن».

على خط موازٍ، تواصلت أمس عمليات تسوية أوضاع المطلوبين من المدنيين والعسكريين في مركزي حيان بريف حلب الشمالي الغربي وتل عرن بالريف الجنوبي الشرقي وسط إقبال كبير من الراغبين بالانضمام إليها، حسب «سانا».

وبيّن عضو المكتب التنفيذي بمجلس محافظة حلب كميت الشيخ، أن مركز حيان يشهد إقبالاً كبيراً ممن يريدون تسوية أوضاعهم نظراً لموقعه الجغرافي المهم الذي يربط مناطق إعزاز وعفرين وسمعان الذي أخذت بالتعاون مع الجهات المختصة ومجالس الوحدات الإدارية كل الإجراءات الكفيلة بتيسير عملية التسوية من خلال تأمين كل الوثائق المطلوبة للقادمين من مختلف المناطق عبر مركز خدمة المواطن المتنقل.

وأشار الشيخ إلى استمرار العمل مع أهالي البلدات ووجهاء وشيوخ العشائر لحث المواطنين على التواصل مع أبنائهم للانتحاق بقطار التسويات الذي يسير بخطى متسارعة مبنية على الثقة التراكمية التي تم إنجازها خلال عمل المراكز السابقة.

وأعلن الشيخ أنه تمت تسوية أوضاع أكثر من ٧٥٠٠ مطلوب مع استمرار العمل لفتح المزيد من المراكز بريف حلب والمدينة حيثما تقتضي الحالة.

بدوره، تحدث رئيس مجلس بلدة حيان حامد الحمو عن التسهيلات التي تقدمها الوحدة الإدارية في البلدة من خلال تأمين المواصلات للراغبين بإجراء التسوية منوهاً بالإقبال الكبير الذي يشهده المركز يومياً.

ودعا عبد الرحمن كرزون من وجهاء المنطقة جميع الأهالي والمطلوبين الراغبين بإجراء عملية التسوية إلى المبادرة ومراجعة المركز وتسوية أوضاعهم.

من جهته، نوه الشيخ عبد العزيز طعمة من وجهاء قبيلة البوشعبان بريف حلب الجنوبي بالأثر العميق والطيب الذي تركه مرسوم العفو الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد في نفوس الأهالي بغية عودة أبنائهم.

بالتوازي، تواصلت في مدينة الميادين العشرات منذ فتح المركز السبت الماضي للمرة الثانية منذ انطلاق عملية التسوية الخاصة بأبناء المحافظة في تشرين الثاني الماضي.

وذكرت «سانا»، أن عملية التسوية في الميادين شهدت إقبالاً كبيراً من المطلوبين، في حين اعتبر عدد من الذين تمت تسوية أوضاعهم، أن التسوية تمثل فرصة عظيمة مكنتهم من العودة إلى حياتهم الطبيعية، لافتين إلى أن الدولة هي الملاذ الوحيد والحضن الآمن لأبنائها.

بريف دير الزور الجنوبي الشرقي عملية التسوية التي انضم إليها العشرات منذ فتح المركز السبت الماضي للمرة الثانية منذ انطلاق عملية التسوية الخاصة بأبناء المحافظة في المسايرة ومراجعة المركز وتسوية أوضاعهم.

وذكرت «سانا»، أن عملية التسوية في الميادين شهدت إقبالاً كبيراً من المطلوبين، في حين اعتبر عدد من الذين للانتحاق بها والعودة إلى حضن الوطن لإعمار ما خربه الإرهاب.

الاحتلال التركي يواصل التغيير الديموغرافي والاستيلاء على الأملاك في عفرين

واصل النظام التركي، عملية التغيير الديموغرافي في المناطق التي يحتلها بريف حلب، حيث عملت «منظمات إغاثية» ممولة منه على توزيع أراضي السكان الأصليين في منطقة عفرين، في مدينة عفرين شمال حلب، واصلوا منذ يومين عمليات بناء ضمن أراض للسكان الأصليين، ثم تسليمهم إياها من «جمعيات إغاثية» مدعومة من النظام التركي.

وأوضح شاهد العيان، أن مستوطناً من ريف دمشق باشر بناء كشك على طريق عفرين- أعزاز، قرب حاجز لما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة للاحتلال التركي، عند مدخل المدينة.

وأوضح، أن «جمعيات إغاثية» عاملة في عفرين، تقوم بتوزيع محاصر لمستوطنين في المنطقة الصناعية داخل المدينة، إضافة لتوزيع مخاصر على طريق ترندة، دون الرجوع لأصحابها.

وأشار المصدر إلى أنه يتم تمليك المستوطنين عبر عقود إيجار للأرض وبعد انتهاء المدة المتفق عليها تعود الأرض لتصرف «الجمعية»، أو عن طريق تمليكها لمستوطنين وذلك بعد دفع ثمنها لمصلحة الجمعية البائعة.

وفي السياق، قام مستوطن في عفرين السبت الماضي ببناء كشك للبيع قرب دوار كاوا ضمن أرض المواطن، حسين محمد، في حين أنشأ المستوطنون كشكاً آخر لتصليح السيارات ضمن ممتلكات عائلة أوصمان آغا في المنطقة الصناعية.

وتنشط ما تسمى «جمعية بسمة» الممولة من النظامين التركي والقطري ومن جماعة «الإخوان المسلمين»، داخل عفرين ونواحيها، بهدف تنشيط سياسة التغيير الديموغرافي الذي يشرف عليه النظام التركي بشكل كامل.

وفي التاسع والعشرين من الشهر الماضي، ذكر موقع «اثر برس» أن النظام التركي يقوم حالياً بـ«تتريك» في مدينة عفرين شمال حلب، واصلوا منذ يومين عمليات بناء ضمن أراض للسكان الأصليين، ثم تسليمهم إياها من «جمعيات إغاثية» مدعومة من النظام التركي.

وأوضح شاهد العيان، أن مستوطناً من ريف دمشق باشر بناء كشك على طريق عفرين- أعزاز، قرب حاجز لما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة للاحتلال التركي، عند مدخل المدينة.

وأوضح، أن «جمعيات إغاثية» عاملة في عفرين، تقوم بتوزيع محاصر لمستوطنين في المنطقة الصناعية داخل المدينة، إضافة لتوزيع مخاصر على طريق ترندة، دون الرجوع لأصحابها.

وأشار المصدر إلى أنه يتم تمليك المستوطنين عبر عقود إيجار للأرض وبعد انتهاء المدة المتفق عليها تعود الأرض لتصرف «الجمعية»، أو عن طريق تمليكها لمستوطنين وذلك بعد دفع ثمنها لمصلحة الجمعية البائعة.

وفي السياق، قام مستوطن في عفرين السبت الماضي ببناء كشك للبيع قرب دوار كاوا ضمن أرض المواطن، حسين محمد، في حين أنشأ المستوطنون كشكاً آخر لتصليح السيارات ضمن ممتلكات عائلة أوصمان آغا في المنطقة الصناعية.

مصدر أمني عراقي: مخطط خارجي لاقتحام «مخيم الهول» وتهريب دواعش

كشف مصدر أمني رفيع المستوى في محافظة الأنبار غرب العراق أمس الإثنين، عن مخطط لمجموعات مسلحة مدعومة من جهات خارجية لزعزعة الوضع في مخيم الهول» بريف الحسكة الشرقي تمهيداً لاقتحامه بهدف إطلاق سراح عدد من قادة وعناصر تنظيم داعش الإرهابي الموجودين بداخله.

ونقلت وكالة «المعلومة» عن المصدر قوله: إن «مصادر أمنية كشفت عن وجود مجاميع مسلحة مسنودة من جهات خارجية تعمل على زعزعة الأوضاع في مخيم الهول في سورية تمهيداً لاقتحامه لإطلاق سراح عدد من قادة وعناصر تنظيم داعش الإجرامي الموجودين داخل المخيم قبيل نقلهم إلى مخيم الجدعة وإحالتهم إلى القضاء من قبل القوات الأمنية».

ووصف المصدر المخيم الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية -قسد» الانفصالية الموالية للاحتلال الأمريكي، بأنه «بمثابة قنبلة موقوته لاحتوائه على قيادات وعناصر بارزة في التنظيم الإجرامي فضلاً عن أنه يضم نساء مطلوبات للقضاء بتهمة مهاجمة القوات الأمنية ومساندة مسلحي داعش خلال سيطرتهم على مساحات واسعة من مدن الأنبار غرب العراق»، مبيناً أن «مجاميع مسلحة ويدعم من جهات خارجية تسعى لإطلاق سراح المطلوبين والمطلوبات داخل مخيم الهول ونقلهم إلى خارج سورية قبيل تسليمهم إلى القوات الأمنية، مشيراً إلى أن المخيم شهد اقتتالاً بين النزلاء أسفر عن إصابة عدد منهم.

وفي أواخر الشهر الماضي، أكدت مصادر محلية في ريف الحسكة الشرقي، مقتل ٦ أشخاص بينهم طفلان وإصابة أكثر من ١٥ آخرين معظمهم من الأطفال والنساء داخل «مخيم الهول» الواقع أقصى ريف المحافظة الشرقي، جراء الاشتباكات التي دارت على مدار يومين في داخله بين مسلحي ميليشيات «قسد» مدعومة بما تسمى قوات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن من جهة، وقاطني المخيم من جهة أخرى.

وذكرت المصادر حينها لـ «الوطن»، أن المواجهات بدأت في القسم الخاص من المخيم بين مسلحي «قسد» المسؤولين عنه على خلفية ادعاء متزعميها أنهم ألقوا القبض على شخص متهم باشتباه إلى تنظيم داعش حاول تفجير نفسه، على حين ذكرت روايات قاطني المخيم أن الاشتباكات أعقبت صوت انفجار ضخم سمع عند أحد بوابات المخيم، يرجح أنه ناجم عن عملية انتحارية جرى التعتيم على تفاصيلها والنتائج التي أسفرت عنها.

جاءت الاشتباكات في «مخيم الهول» بعدما ترددت أنباء عن خطط لتنظيم داعش لتنفيذ هجوم ضد المخيم مشابه للهجوم الذي شنه مسلحون من التنظيم في الـ ٢٠ من كانون الثاني الماضي على «سجن الثانوية الصناعية» في حي غويران الذي تحتجز فيه ميليشيات «قسد» مسلحين من التنظيم.

وأدى الهجوم على «سجن الثانوية الصناعية» وما تـلاه من قصف للاحتلال الأميركي واشتباكات على مدى تسعة أيام بداخل السجن وفي محيطه إلى مئات القتلى وفرار المئات من الدواعش منه، ودمار أبنية ومنشآت ومنازل، وذلك بذريعة ملاحقة فارين منه. إضافة لنزوح أكثر من ٤ آلاف عائلة إلى مناطق سيطرة الدولة.

وتحتجز «قسد» في مخيماتها شمال شرق البلاد والتي يعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، الآلاف من مسلحي تنظيم داعش وعائلاتهم بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد عليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

في الأثناء، جدد أمس ما يسمى «التحالف الدولي» الذي يقوده الاحتلال الأميركي بزعم محاربة داعش في سورية والعراق التزامه بالتعاون الأمني مع ما سماه «شركاءهم» في «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، وذلك وفق ما نقلت «تورث برس» عن صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك».

وذكر «التحالف» في منشوره، أن قواته و«قسد» شكلا ما سماه «شراكة قوية» منذ العام ٢٠١٤ على أساس هدف ضمان هزيمة داعش، مؤكداً على التزامه وتعاونه «الأمني» مع «قسد».

ويؤكد ما ورد في بيان «التحالف الدولي» الارتباط الوثيق بينه وبين «قسد» وسعي الجانبان لتنفيذ مخططاتهما الانفصالية في شمال سورية.

والأسبوع الماضي، شدد مسؤول عسكري من «التحالف الدولي» على استمرار الدعم لـ«قسد» لمواصلة منع عودة تنظيم داعش»، وفق زعمه.

«وكالات».

جهات خارجية تعمل على زعزعة الأوضاع في مخيم الهول في سورية تمهيداً لاقتحامه لإطلاق سراح عدد من قادة وعناصر تنظيم داعش الإجرامي الموجودين داخل المخيم (عن الانترنت)

ردأ على تعزيز الاحتلال التركي قواته في «خفض التصعيد»

«الحربي» يستهدف إرهابيي أردوغان جنوب إدلب

| حلب- خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

لم يتأخر الرد الروسي على إجراءات النظام التركي خلال الأيام الثلاثة الأخيرة بزيادة حشوده العسكرية لتدعيم محارسه ونقاط مراقبته غير الشرعية في محيط طريق عام حلب – اللاذقية المعروفة بـ«M4» في منطقة «خفض التصعيد» بإدلب، حيث وجهت المقاتلات الحربية الروسية غارات استهدفت مرتزقة النظام التركي في المنطقة في رسالة تحذير من التمادي باستفزازاته أو قراءة الواقع العسكري بخلاف ما هو عليه على الأرض، وذلك في وقت كبدّ سلاح الجو السوري والروسي المشترك تنظيم داعش الإرهابي خسائر فادحة في البادية الشرقية، ولم يسعف نظام الرئيس رجب طيب أردوغان ادعاءه بالوقوف على الحياد أو التوسط بين طرفي الحرب الدائرة رحاها في أوكرانيا، وليرسل عبر وسائط النار رسائل سريعة في «خفض التصعيد» تؤكد ضرورة عدم تفسير «الاتفاقات الثنائية» الخاصة بالمنطقة من وجهة نظر تركية أحادية ومغايرة لنصوصها وعدم المساس بخطوط التماس الثابتة فيها منذ وقف إطلاق النار الذي أقره «اتفاق موسكو» الروسي التركي في ٥ آذار ٢٠٢٠.

وأفادت مصادر محلية في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي «الوطن»، أن المقاتلات الروسية، شنت أمس ٣ غارات استهدفت مسلحي ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي تقودها «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وتضم «الجبهة الوطنية للتحرير» أكبر ميليشيا ممولة من النظام التركي، في محيط بلدة قليفل جنوبي جبل الزاوية.

الطيران الحربي الروسي يستهدف مقرات لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي بريف إدلب (عن الانترنت)

بالقرب من الثانية، قبل ذلك بـ٣ أيام، وبين مرافيون عسكريون للوضع في «خفض التصعيد» في تصريحات لـ«الوطن» أن القصف الروسي أمس له دلالاته المهمة كونه استهدف مرتزقة أردوغان في الخطوط الأمامية لأهم جبهات القتال وبالقرب من خطوط التماس مع الجيش العربي السوري وفي نقطة لا يفك الإرهابيون منها على تنفيذ خروقات لوقف إطلاق النار ويشكل يومي باتجاه نقاط تمركز وحدات الجيش العربي السوري جنوب إدلب.

وأكد المراقبون، أن مواصلة سلاح الجو الروسي غاراته ضد مرتزقة النظام التركي وبالقرب من نقاط مراقبته وعند خطوط التماس، رسالة تحذير بالغة الأهمية من عمر الحرب الأوكرانية التي إن تركت تداعياتها وارتداداتها في مسرح العمليات السوري فستكون في غير مصلحة أردوغان الذي يخاطر وبقامر مجدداً كعادته في المستنقع السوري وبحسابات خاطئة ستكلفه كثيراً في حال الاستمرار في صلفه وعنجهيته.

ومؤخراً رفع جيش الاحتلال التركي من عديد وتجهيزات قواته المتمركزة في محارسه ونقاط مراقبته جنوب وشمال «M4»، عبر رتلين عسكريين، بعدما جمّع عدداً من نقاط مراقبته في جبل الزاوية، ونقل جنوداً وعتاداً عسكرياً منها إلى شمال الطريق الدولية وإلى مناطق خارج منطقة «خفض التصعيد»، ما عزته توقعات إلى أن النظام التركي يهدف من خطواته تلك إلى تسهيل فتح الطريق أمام حركة المرور والترانزيت، وفق ما نص عليه «اتفاق موسكو»، وعلى خلفية ارتداداته الأوكرانية.

ومطلع العام الحالي كلفت المقاتلات الروسية من استهداف معاقل مرتزقة أردوغان في إدلب وسهل الغاب بحماة وفي ريف حلب الغربي، وهي دكت معاقل تلك المرتزقة و«النصرة» الفرع السابق لتنظيم القاعدة في بلدة العنكاوي بسهل الغاب وحرش بلدة صميدين وجبل الأربعين قرب مدينة أريحا ومحيط السجن المركزي غرب مدينة إدلب، عدا محيط بلدات سيجر والشيخ يوسف والجديدة ومنطقة النهر الأبيض والنمرة بريف إدلب الغربي وبلدات عنصكرة ومشون والبارة بجبل الزاوية بريفها الجنوبي، بالإضافة إلى محيط بلدة كفروريان بريف المحافظة الشمالي الغربي ومنطقة كفرعويد- كلي شمالاً وجبل الشيخ بركات الذي يشرف على مدينة دارة عزة بريف حلب الغربي والذي يضم أكبر وأهم قاعدة عسكرية لجيش الاحتلال التركي.

وفي البادية الشرقية، شن الطيران الحربي السوري والروسي المشترك صباح أمس، غارات مكثفة على مواقع لخلايا تنظيم داعش الإرهابي.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن» أن الغارات طالت مخابئ للدواعش في باديتي حمص الشرقية والرقة، وهو ما عيد التنظيم الإرهابي خسائر فادحة.

وأوضح المصدر، أن خلايا داعش محارسه ونقاط مراقبته جنوب وشمال «M4» عبر رتلين عسكريين، بعدما جمّع عدداً من نقاط مراقبته في جبل الزاوية، ونقل جنوداً وعتاداً عسكرياً منها إلى شمال الطريق الدولية وإلى مناطق خارج منطقة «خفض التصعيد»، ما عزته توقعات إلى أن النظام التركي يهدف من خطواته تلك إلى تسهيل فتح الطريق أمام حركة المرور وتسامل الحمادي في كلمة له تخلو من الغضب: «يوميتي عشرة آلاف ليرة، ماذا سيبقى لي في حالة ذهبت إلى العمل بسيارة أجرة، حيث تصل أجرتها من منزلي إلى السوق لخمسة آلاف ليرة؟».

ويجد ذوو الدخل المحدود، استخدام الدراجات النارية الوسيلة الأنسب لهم وذلك نظراً لأجورها الرخيصة مقارنة مع أجور التوصيلة في سيارات الأجرة التي تصل في معظم الأوقات إلى ثلاثة أضعاف أجور النقل للدراجات، إضافة إلى سرعتها.

وأسفر الهجوم الذي شنه مسلحون من تنظيم داعش في ٢٠ كانون الثاني الماضي على «سجن الثانوية الصناعية» الذي تحتجز فيه ميليشيات «قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي مسلحين من التنظيم وما تلاه من قصف للاحتلال الأميركي واشتباكات على مدى تسعة أيام داخل السجن في محيطه عن مئات القتلى، وفرار مئات الدواعش من السجن، ودمار أبنية ومنشآت ومنازل، وذلك بذريعة ملاحقة فارين منه، إضافة لنزوح أكثر من ٤ آلاف عائلة إلى مناطق سيطرة الدولة.

«وكالات».

«النصرة» يسهل لتجار المخدرات إدخال كميات إضافية إلى إدلب!

كشفت تقارير، أمس، أن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي قدم تسهيلات لتجار مادة الحشيش المخدرة وحبوب «الكبتاغون» لإدخال كميات إضافية منها إلى إدلب مقابل مبالغ مالية.

ونقل موقع «أثر برس» الإلكتروني عن مصادر محلية في ريف إدلب قولها: إن «تنظيم جبهة النصرة في إدلب بدأ بإعطاء تسهيلات لبعض التجار المحسوبين عليه ليوسع نشاطاتهم بالاتجار في الحشيش المخدر وحبوب الكبتاغون بريف إدلب الشمالي الغربي».

وكشفت المصادر، عن اجتماع عُقد منذ حوالي أسبوع بين متزعمين في تنظيم «النصرة» مع بعض التجار «الكبتاغون» وتم إعطاؤهم تسهيلات لإدخال كميات إضافية من الحشيش المخدر وحبوب من الأراضي التركية باتجاه إدلب وتوزيعها مقابل مبالغ مالية تُعطى لمتزعمين في التنظيم.

وأوضحت، أن مدينتي حارم وسرمدا تعتبران الخزان الأكبر لتوزيع المخدرات والأسلحة، حيث كانت تجارة المخدرات تتم بشكل سري ولتجار معينين فقط، لكن تراجع عائدات التنظيم «النصرة» مؤخراً دفع الأخير إلى إعطاء التجار صلاحيات واسعة وحماية كاملة لإدخال كميات كبيرة من المخدرات وتوزيعها في مناطق سيطرة التنظيم في إدلب.

جاء ذلك، بينما تشهد مناطق سيطرة تنظيم «النصرة» في إدلب، فلتاتاً أمنياً أدى لزيادة حالات الخطف مقابل الفدية، بالإضافة إلى حوادث السرقة والقتل، فضلاً عن الاقتتال المتواصل بين مسلحي التنظيم والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الأخرى.

«وكالات».

«قسد» تحارب أهالي حي غويران في مصدر رزقهم

منذ بدء أحداث مسرحية «سجن الثانوية الصناعية» في كانون الثاني الماضي، واصلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية إجراءاتها التعسفية ضد سكان أهالي حي غويران جنوب مدينة الحسكة عبر منعهم من استخدام دراجاتهم النارية التي يتخذون منها مصدراً لرزقهم، الأمر الذي دفعهم للابتعاد عن حواجز الميليشيات قدر المستطاع تجنباً لمصادرتها.

وتحدثت وكالة «نورث برس» الكردية أمس، عن تجنب أحد سكان الحي ويدعى محمود سطام (٣٥ عاماً)، العمل في الشوارع الرئيسة ضمن مدينته والابتعاد قدر المستطاع عن حواجز ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لـ«قسد» حتى لا تتم مصادرة دراجته النارية التي يتخذ منها مصدر رزق له ولعائلته.

وأشارت إلى أن عمل الرجل الأربعيني الذي يعمل على دراجة نارية في نقل السكان، يقتصر ضمن الشوارع الفرعية لحي غويران وهو ما أثر في دخله اليومي.

وحسب الوكالة، فإن عدداً كبيراً من سكان مدينة الحسكة حولوا دراجاتهم النارية الخاصة إلى وسائط نقل، يعتمدونها كمصدر رزق لهم ولعائلاتهم.

ويعتمد كثير من سكان الحسكة من الطلاب والموظفين على هذه الدراجات للتنقل بين أماكن عملهم ومنازلهم إلى جانب استخدامهم باصات النقل الداخلي وسط عزوف الغالبية عن ركوب التكاسي لغلاء أجرتها، وفق ما ذكرت الوكالة.

ومنذ أحداث «سجن الثانوية الصناعية» التي اندلعت في العشرين من كانون الثاني الماضي، واستمرت نحو ١٠ أيام منعت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد» في الحسكة، استخدام الدراجات النارية في المدينة ومنعت تجولها ضمن أحيائها.

وزعمت «الإدارة الذاتية» حينها، أن سبب ذلك يعود لكون الدراجات النارية تُستخدم للقيام بتفجيرات وأعمال تخريبية، إلى جانب استخدامها من البعض في حالات السطو وقطع الطرقات.

ولكن سطام وهو رب أسرة مؤلفة من ستة أفراد، أكد أن «أحواله ليست بالجيدة لشراء سيارة أجرة أو فتح محل لكسب قوت عائلته وخاصة أن يوميته ربما لا تتجاوز خمسة آلاف ليرة فيما إذا أراد العمل كعامل». وأضاف: «اليوم الذي لا نعمل فيه ليس هناك نقود من أجل إطعام العائلة».

بدوره تذمر أحمد الحمادي (٣١ عاماً) وهو من سكان حي غويران من استمرار منع استخدام الدراجات النارية، إذ أثر ذلك في زيادة تكاليف الذهاب إلى عمله والعودة منه، وفق الوكالة التي ذكرت أنه رب أسرة مؤلفة من خمسة أفراد ويعمل في سوق الهال المركزي في حي المشيرفة، وكان يعتمد على الدراجات النارية لارتياد مكان عمله والعودة منه إلى منزله، وكان ذلك يكلفه ألفي ليرة يومياً.

غوتيرش: لحماية السوريين وشعوب أخرى من خطر الألغام

| الوطن

شدد الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيرش، على ضرورة فعل المزيد لحماية الناس الذين يعيشون في ظل خطر الذخائر المتفجرة، من سورية والصومال وأفغانستان إلى ميانمار وكمبوديا وغيرهما.

وفي رسالة له بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي يصادف الرابع من نيسان من كل عام، قال غوتيرش: «يذكرنا احتفالنا باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالشوط الذي قطعناه نحو تخليص العالم من مخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة وبالطريق الطويل الذي لا يزال يتعين علينا أن نقطعه».

وأشار غوتيريش في الرسالة التي تلقت «الوطن» نسخة منها أمس من مكتب الأمم المتحدة في دمشق، إلى أنه قبل ثلاثين عاماً بالضبط، اجتمع نشطاء المجتمع المدني لإطلاق الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية.

وبعدما أوضح غوتيريش، أنه في غضون خمس سنوات، كان باب التوقيع على اتفاقية حظر استعمال الألغام قد فُتح، أكد أن عدد الدول الموقعة على الاتفاقية أصبح اليوم يفوق الـ١٦٠ دولة، وبات استعمال الألغام الأرضية أمراً لا يقبله العالم كله تقريباً.

ولفت الأمين الأمم المتحدة إلى أنه جرى تدمير أكثر من ٥٩ مليون لغم، بينما أعلن أكثر من ٣٠ بلداً من جميع أنحاء العالم خلوه من الألغام، وانخفضت الخسائر البشرية بشكل هائل، ولكن العالم لا يزال يعج بملايين الألغام الأر